The Conflict in Kashmir Affects and Consequences

Asia is, in fact, fully of conflicts and crises that potent violence and counter violence led to destroy the security and stability of this content, moreover, reduce the opportunities of seeable prosperity during the present century.

In fact, Asian continent is undergoing from security problems implies the question of nuclear proliferation and instability which stem from non completion of the construction of the nation and non performing the domestic integration and the increasing the sectional movements. All these problems were caused by the backwardness of development.

Kashmir, in fact, is an ideal example for all these facts and represent the real Indo-Pakistan conflict.

# الصراع في كشمير: الآثار والتداعيات

طالبة الماجستير آلاء حسين محمد(*)

**المقدمة:**

تزخر القارة الآسيوية بالعديد من الصراعات والأزمات التي تحمل في طياتها العنف والعنف المضاد بما يقوض أمن واستقرار القارة الآسيوية بل تنتقص هذه الصراعات من مستقبل قارة آسيا بما لها من ازدهار منظور في غضون القرن الحالي.

وتعاني قارة آسيا من إشكاليات أمنية متعددة تتضمن معضلة الانتشار النووي وعدم استقرار الدول الآسيوية الناتج عن عدم اكتمال بناء الأمة وعدم تحقيق الاندماج الداخلي بين أبناء الدولة الواحدة وتزايد الحركات الانفصالية التي تهدد وحدة الدول الآسيوية والصراعات الداخلية الناتجة عن تخلف عملية التنمية السياسية والاقتصادية وتعقد الصراعات الإقليمية القائمة في آسيا وارتباط كل هذه القضايا الأمنية بالتنافس الإقليمي وتدخل القوى العظمى.

وتتعدد الصراعات في آسيا ومنها الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير وبذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول أهم الصراعات في آسيا وهو الصراع بين الهند وباكستان على إقليم كشمير كما يعدّ هذا الصراع نموذجاً للصراعات الممتدة في آسيا والمتأمل للصراع الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير يلاحظ أنه كثورات البراكين فهو يثور بعنف ثم يخمد لفترة لكي يستأنف ثورته مرة أخرى بدرجة أكبر وهكذا.

**أهمية البحث:**

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

تكمن أهمية البحث في توضيح وإبراز معالم الصراع الهندي-الباكستاني حول إقليم كشمير وذلك انطلاقاً من أهمية الإقليم الاستراتيجية لكل من الهند وباكستان حيث ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في منطقة جنوب آسيا وقد اكتسب الصراع في كشمير أهمية خاصة وطبيعة في غاية الخصوصية بعد انضمام طرفي الصراع بعضوية النادي النووي عام ١٩٩٨ هذا بالإضافة إلى تطورات الصراع وتداعياته على العلاقات الدولية والإقليمية وآثاره الممتدة إلى شبه القارة الهندية.

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها ان استمرار الصراع في كشمير يقوض استقرار القارة الآسيوية ويرهن مستقبل القارة بيد القوى العظمى في النظام الدولي.

إشكالية البحث:

على الرغم من ان الصراع في كشمير يصنف أساساً على انه صراع إقليمي يرتبط بشبه القارة الهندية وجنوب آسيا إلا أن آثار وتداعيات الصراع تتسع لتشمل مناطق إقليمية أخرى بل قد يؤثر الصراع على استقرار النظام الآسيوي في عموم آسيا والعالم.

**منهجية البحث:**

اعتمدت منهجية البحث على المنهج التاريخي وذلك من خلال مرد تاريخ نشأة الصراع وتطوراته ومن ثم اعتمد البحث على المنهج التحليلي بتوضيح آثار الصراع وتداعياته.

**هيكلية البحث:**

توزع البحث على أربعة محاور رئيسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

تناول المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير انطلاقاً من الموقع الجغرافي للإقليم وأهميته بالنسبة للهند وباكستان.

في حين تناول المحور الثاني: تاريخ نشأة الصراع وتطوراته وقسم إلى أولاً تاريخ نشأة الصراع منذ عام ١٩٤٧ إلى نهاية الحرب الباردة. وثانياً تطورات الصراع بعد الحرب الباردة وصولاً إلى أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وحتى الوقت الحاضر.

أما المحور الثالث: فقد اهتم بدراسة أبرز وأكثر الحلول المقترحة لتسوية الصراع.

وانصب المحور الرابع: على دراسة آثار وتداعيات الصراع وضم أولاً تداعيات الصراع على العلاقات الإقليمية والدولية وثانياً آثار الصراع على شبه القارة الهندية.

وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم ماجاء بالبحث إضافة إلى قائمة المصادر.

**المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير**

بداية يمكن القول أن قيمة الموقع وأهميته الاستراتيجية هي بتغير مستمر نتيجة بروز عوامل متعددة لها تأثيرها المباشر في تغيير أهمية الموقع الجغرافي ويقع في مقدمة هذه العوامل تطور وسائل المواصلات والتقدم التكنولوجي والتغير في موازين الأقاليم الجيوبولتيكية فضلاً عن ذلك إدراك أصحار القرار أهمية الموقع النسبي لدولهم[1]. وبما يخدم أهداف معينة لها خصائصها المؤثرة في إبراز الموقع الجغرافي وهذا ماينطبق على موقع كشمير كموقع استراتيجي جعلها تحمل هذه

---

[1] **عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، الحروب الكشميرية وأثرها على العلاقات الهندية-الباكستانية للمدة (١٩٤-١٩٧٢) دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص٢٦.**

الميزة كونها تشكل أفضل تمركز جغرافي ونقطة تماس بين دول كبرى وأخرى متصارعة حولها تفوقها حجماً وسكاناً وقوة ويقع في مقدمتها الصين والهند وباكستان وأفغانستان[٢].

أن أهمية كشمير الاستراتيجية يحددها موقعها الجغرافي حيث تقع كشمير في أقصى الشمال من القارة الهندية وفي قلب المنطقة الجنوبية لآسيا الوسطى وحدودها متاخمة لأربع دول هي الصين في الحدود الشرقية والشمالية الشرقية عند منطقتي التبت وسينكيانج وفي الشمال الغربي شريط ضيق من أفغانستان وفي الغرب والجنوب الغربي باكستان أما الهند فهي على الحدود الجنوبية[٣].

وبهذا الموقع تحتل كشمير مركزاً استراتيجياً هاماً فيما بين دول شبه القارة الهندية والدول المجاورة لها.

وذلك يوضح ان لإقليم كشمير أهمية جغرافية فهو يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في جنوب القارة الآسيوية فحدوده الشرقية والشمالية الشرقية تتاخم حدود الصين في التبت وسينكيانج وفي الشمال الغربي يقع شريط ضيق في أفغانستان هو شريط واخان وعلى بضعة أميال منه يقع إقليم تركستان وفي الغرب والجنوب الغربي تقع باكستان وفي الجنوب الهند[٤].

وتبلغ مساحة الإقليم ٢٤٠.٣٠٠ كم٢ وتسيطر الهند على الجزء الأكبر منه ويقدر عدد سكانه بحوالي ١٢ مليون نسمة ويشكل المسلمون ٨٠% أما السيخ والهندوس والبوذية فيشكلون ٢٠% من عدد سكانه وبما ان الهند تسيطر على ثلثي مساحته فإننا نجد أن عدد السكان في الجزء الهندي أكبر بكثير من عدد السكان في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان فيصل عدد سكان الجزء الهندي حوالي ١٠ مليون نسمة أما الجزء الباكستاني فعدد سكانه حوالي نصف مليون نسمة[٥].

كما إن كشمير المعروفة بيننا بهذا الاسم هي ولاية جامو وكشمير تقسم إلى خمس مناطق إدارية وهي كما يلي[٦]:

١- لادكية: وهي كبرى مناطق الولاية وتقع في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية منها ويطلق عليها التبت الصغيرة لتشابه ثقافتها بالتبت وكانت محطة لتجارة الحرير معظم سكانها يعملون بالرعي من البوذيين إضافة إلى بعض المعلمين الذين يسكنون منطقة كارجال.

٢- جامو: وهي المنطقة الجنوبية الغربية للولاية ويقطنها أغلبية هندوسية وأقلية مسلمة وقليل من السيخ.

٣- جلجيت: هي منطقة استراتيجية عند حدود باكستان الشمالية الغربية وأفغانستان وطاجيكستان وهي منطقة جبلية تسكنها الفرقة الإسماعيلية والتي مازالت تحت حكم مايسمى بالاغاخان[*].

٤- بلدستان: تقع في الجنوب الشرقي لجلجيت وبها معبر استراتيجي يربط الشمال الغربي من كشمير باللادكية يقطنها أناس من أصول وسط آسيوية.

---

**[٢] الاسترلامب، كشمير ميراث متنازع عليه ١٩٤٦-١٩٩٠، نقله للعربية سهيل زكار، دمشق، ١٩٩٢، ص٣١.**

**[٣] عمر فروخ، باكستان دولة ستعيش، دار الكشاف للنشر، بيروت، ١٩٥١، ص٨٠.**

**[٤] د.سمعان بطرس فرج الله، قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣، السنة الثانية، كانون الثاني-١٩٦٦، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٩.**

**[٥] نادية فاضل عباس فضلي، تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص١١٦-١١٧.**

**[٦] محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ص٩-١٠.**

**[*] لقب تشريف لدى المسلمين وهو مايقابل المهراجا عند الهندوس.**

٥- وادي كشمير: هو أهم أودية ولاية جامو كشمير على الإطلاق ويعتقد علماء الجيولوجيا انه كان بحيرة منذ ملايين السنين تسمى ساتيار ولكنها تأثرت بزلازل عديدة كانت سبباً رئيساً في ظهور الوادي وقد سمي هذا الوادي بكشمير لأن قبائل (الكاش كاست) مكنت فيه منذ قديم الأزل. وغالبية أهل وادي كشمير من المسلمين ويتحدثون اللغة الكشميرية.

كما وتعتبر كشمير أرض غنية بمياهها وانهارها ففيها نهر السند وجلهم وجناب وهي بوجه عام مرتفعة عن سطح الأرض بما يقارب (١٢٠٠)م ويمر خلالها طريق الحرير المشهور وهي الرابط البري الوحيد بين الصين وباكستان[٧]. وذات أهمية استراتيجية كبرى للدول الأطراف في النزاع حولها (الهند وباكستان) والدول المحيطة بها على حدٍ سواء فتسارعت هذه الدول وتصارعت للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة منها فاحتلت الهند ثلثي كشمير بنسبة ٦٥% من مساحة الولاية الكلية وبقي في الجانب الباكستاني ٣٠% واستولت الصين على ٥% من كشمير[٨]. وهذا الواقع هو ماعليه ولاية كشمير حالياً.

ومن ناحية أخرى تمتاز كشمير بجمال الطبيعة وسحرها وبديع جوها لذلك نجد أن لهذا الإقليم أهمية سياحية كبيرة فكشمير كما يقال هي سويسرا آسيا فهي تجمع بين عظمة جبال الألب وسحر الشرق[٩].

وفي ضوء ذلك كله ترتبط قضية كشمير بتوازن القوى في منطقة جنوب آسيا فأهمية الإقليم بالنسبة للهند استراتيجية أما أهميته بالنسبة لباكستان فترتبط بعوامل جغرافية وسكانية[١٠].

**أولاً- أهمية كشمير بالنسبة للهند:**

تمثل كشمير أهمية استراتيجية للهند جعلتها شديدة التمسك بها على مدى أكثر من خمسين عاماً رغم الأغلبية المسلمة فيها ورغم الحروب التي خاضتها واستنزفت الكثير من مواردها البشرية والاقتصادية وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي:-

١- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقاً أمنياً استراتيجياً أمام الصين وباكستان.

٢- تنظر اليها على انها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد.

٣- تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرفية أن تفتح باباً لاتستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية ذات الأجناس والأديان واللغات المختلفة[١١].

٤- تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلاً إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية.

٥- إن وجود منطقة ذات أكثرية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية[١٢].

---

٧ قضايا سياسية (بلاد المسلمين المحتلة)، كتاب رسمي أصدره حزب التحرير، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ص٤٢.

٨ الاسترلامب، مصدر سبق ذكره، ص٤٧-٤٨.

٩ د.عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيق لعلم الجيوبوليتيكس والجغرافية السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص٤٤٢.

١٠ حسن أبو طالب، تاريخ باكستان الاجتماعية الاستراتيجي: عداءات أصيلة وتحالفات متغيرة، مجلة المنار، العدد ٤٦، السنة الرابعة، تشرين الأول-١٩٨٨، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة-مصر، ص١٢١-١٢٢.

١١ محمد عبد العاطي، كشمير نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد ٥١، ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٣٩.

١٢ محمد سلمان حمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

**ثانياً– أهمية كشمير بالنسبة لباكستان:**

أما أهمية إقليم كشمير بالنسبة لباكستان التي تعتبرها خطاً أحمر لايمكن تجاوزه أو التفريط فيه فيمكن تلخيصها فيما يلي:

١– تعتبرها باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية في سرحد وشمالي شرقي البنجاب تمر بمحاذاتها.

٢– ثلاث أنهار رئيسة في باكستان تنبع أو تجري في كشمير وتعتبر الولاية الجاري العليا لأنهار (السند–جليم–جناب) وهي شريان الحياة لباكستان[١٣].

٣– إن أودية الأنهار الرئيسة في ولاية كشمير التي وفرت خطوط المواصلات الرئيسة بينها وبين المناطق المحيطة بها تمر عبر الأراضي الباكستانية وبهذا فهناك تكامل وترابط بين الولاية وباكستان فرضه واقع انحدار الأنهار نحو الغرب والجنوب الغربي.

٤– كما تشكل كشمير مدخلاً بشرياً شمالياً لباكستان وعتبة لدخول القوات الأجنبية من الشمال إلى الأراضي الباكستانية ناهيك عن قرب منطقة كشمير من القلب باكستاني الذي يمتد من لاهور إلى لابور والذي يحتوي على أكثر النشاطات الحضارية والسياسية والاقتصادية والتجارية في باكستان[١٤].

٥– كانت ولاية كشمير منطقة تهيمن عليها الغالبية المسلمة في تماس من جنوب الولاية مع منطقة الغالبية المسلمة في البنجاب التي أصبحت جزءاً من باكستان[١٥].

وبالإضافة إلى ماتقدم نجد أن موقع كشمير الجغرافي له أهمية حربية بالنسبة لباكستان إذ ان وجود كشمير تحت سيطرة قوة معادية لباكستان يهدد استقلالها وكيانها إذ ان العدو المسيطر على كشمير بإمكانه أن يقضي على باكستان في أية لحظة ومن الناحية الجغرافية تعد كشمير جزءاً من باكستان التي تشترك معها في حدود طولها عدة مئات من الكيلومترات ولايربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض وتؤكد الروابط الجغرافية والاقتصادية والثقافية بين كشمير وباكستان ضرورة ضمها لباكستان وذلك تأسيساً على رغبة الغالبية العظمى من الشعب المسلم[١٦].

هذا وترى الهند ان إقليم كشمير له أهمية استراتيجية واضحة بالنسبة لها خاصة بعد أن تمكنت الصين من السيطرة التامة على التبت وتطور النزاع الهندي–الصيني على طول الحدود في جبال الهملايا[١٧].

يتضح من ذلك ان ولاية كشمير تتمتع بالعديد من المقومات التي تتيح لها مكانة متميزة لدى الطرفين (الهند وباكستان) من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانات البشرية والزراعية والصناعية كما تضم هذه المنطقة ثروات مهمة كالحديد والفحم والرصاص والذهب وتشكل الزراعة والرعي الحرفة الرئيسة للسكان ويأتي الرز في مقدمة المحاصيل

---

[١٣] د.فخري هاشم العبادي، العلاقات الهندية–الباكستانية إلى أين؟، شؤون آسيوية، العدد ٢، آذار–٢٠١١، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة البصرة، ص٤.

[١٤] محمد سلمان حمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[١٥] الاسترلامب، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[١٦] د.إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر (٨٨٧–١٤٠٠)، الجزء الأول (الجناح الآسيوي)، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٤، ص٢١٥–٢١٦.

[١٧] المصدر نفسه، ص٢١٦؛ وينظر أيضاً: حسن ابو طالب، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

التي تنتجها كشمير ومن ثم الذرة والقمح والشعير وقد ساعد الغطاء النباتي على تواجد ثروة حيوانية مهمة وخاصة الأغنام والماعز كما وتشتهر المنطقة بصناعة السجاد ويعد الحرير من أهم منتجاتها[١٨].

ويبدو أن حجم كشمير منح الدول المجاورة لها ميزة التفكير في اقتطاعها لصالحها كلاً أو جزءاً كي تعطي لنفسها وصفاً جيوستراتيجياً على حساب دول الجوار الأخرى لأنها تطمع في أن يمنحها موقع كشمير أو على الأقل الجزء المقتطع منها السمة الاستراتيجية التي يتمتع بها موقع كشمير[١٩].

ومما يؤكد هذا الجانب أن إقليم كشمير لايزال متنازعاً عليه من قبل دول الجوار فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي الذي مازالت تشهده الولاية[٢٠].

يتضح مما تقدم وباختصار شديد تتمثل الأهمية الاستراتيجية لكشمير في كونها محور ارتكاز استراتيجي بين دول جنوب وجنوب غرب آسيا كما ان هذا الموقع تحيط به كل من أفغانستان وباكستان والهند والصين وبالتالي من يسيطر على الإقليم يملك خطوط اتصال جغرافية مع الدول الأربع وهي مسألة يمكن توظيفها استراتيجياً خاصة وان الهنود وباكستان تتطلع للقيام بدور إقليمي حيث يوفر الإقليم عمقاً استراتيجياً لمن يسيطر عليه.

**المحور الثاني: تاريخ نشأة الصراع وتطوراته**

**أولاً– تاريخ نشأة الصراع:**

تم تقسيم شبه القارة الهندية على أساس التكوين الديني لسكان المناطق المختلفة فظهرت إلى الوجود دولة باكستان في ١٥ آب ١٩٤٨ بقيادة محمد علي جناح كدولة إسلامية يدين شعبها بالدين الإسلامي أما الهند وهي التي تمثل مساحة شاسعة بالنسبة لدولة باكستان يدين شعبها بالديانة الهندوسية[٢١].

وبذلك يرجع تاريخ النزاع الكشميري بين الهند وباكستان إلى آب ١٩٤٧ حيث لم يتقرر وضع كشمير في مرحلة التقسيم سواء بالانضمام إلى الهند أو إلى باكستان خاصة وان غالبية السكان كانوا مسلمين في الوقت الذي كانت الهيئة الحاكمة من الهنود وفي وقت التقسيم طالب مهراجا كشمير الهندوسي بإبقائها على حالتها الراهنة دون أن تنضم إلى أي من الدولتين[٢٢].

وقد كان لبريطانيا دوراً فاعلاً ومؤثراً في خلق المشاكل لشبه القارة الهندية وكشمير واحدة من هذه المشكلات حيث كان هناك (٥٦٠) إمارة من ضمنها كشمير وهي إمارات شبه مستقلة ترتبط بالتاج البريطاني عن طريق الحاكم العام ويتولى التاج البريطاني حماية هذه الإمارات والدفاع عنها وإدارة شؤونها الخارجية وكانت هذه الإمارات متناثرة في شبه القارة الهندية[٢٣].

وعليه يمكن القول أن تقسيم شبه القارة الهندية أسفر عن ظهور الكثير من المشاكل حول الإمارات من ناحية انضمامها إلى الهند أو الباكستان خاصة إمارة كشمير وجوناكدت وحيدرآباد بعض هذه المشاكل حل بالقوة من قبل

---

[١٨] نادية فاضل عباس فضلي، مصدر سبق ذكره، ص١١٧؛ وينظر أيضاً: عمر فروخ، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

[١٩] عصام عبد الغفور عبد الرزاق النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

[٢٠] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٢١] د.عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٧.

[٢٢] د.فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢٤٦.

[٢٣] حبيب فارس عبد الله، كشمير البعد التاريخي والمدخلات الدولية، مجلة المستغربة للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٣، آذار–٢٠١١، مركز المستغربة للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص٢٠٣–٢٠٤.

الهند مثل قضية جوناكدا وحيدرآباد أما قضية كشمير فقد ظلت معلقة دون حل لفترة طويلة من الزمن وثبت الكثير من النزاعات بين الهند وباكستان تلك النزاعات التي تهدد هذا الكيان السياسي الضخم المتمثل في شبه القارة الهندية[٢٤].

عندما أعلن عن تقسيم الهند كان حاكم كشمير المهراجا هاري سنغ يريد الانضمام إلى الهند بينما الشعب يريد الانضمام إلى باكستان ولم تستطع الهند ضمنها بالقوة كما فعلت مع الإمارات الأخرى في حيدرآباد وجوناكدا. فقامت الاضطرابات بعد أن أعلن المهراجا في عام ١٩٤٧ الالتحاق بالهند وأعلنت الهند عن إرسال قوة لحماية كشمير واستولى المعلمون على أجزاء من كشمير وتألفت حكومة كشمير الحرة (آزاد كشمير) وتألف الجيش الكشميري وساندتهم باكستان وبقي قسم من البلاد تحت سيطرة الجيش الهندي[٢٥]. وبذلك قامت الحرب الهندية–الباكستانية الأولى.

استمر القتال فترة تزيد على العام إلى أن توقف في كانون الثاني ١٩٤٩ عندما تدخلت الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار عند خط الهدنة جاعلاً ثلث مساحة كشمير وأربعة أخماس السكان تحت سيطرة الهند وثلث المساحة وخمس السكان تحت سيطرة باكستان[٢٦].

سعت الأمم المتحدة إلى معالجة هذه القضية بإصدار عدد من القرارات لكن لم يتم إيجاد حل نهائي لهذه القضية[٢٧].

وكان الصراع الهندي–الباكستاني قد تجدد في آب ١٩٦٥ وتدخل المجتمع الدولي آنذاك وأصدر مجلس الأمن في ٢٠ أيلول ١٩٦٥ قراراً بإيقاف القتال وانسحاب قوات الطرفين إلى خطوط وقف إطلاق النار التي سبق تحديدها في عام ١٩٤٩[٢٨].

والموقف الحيادي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي فقد استطاع رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي آنذاك الكسي كوسيجن أن يلعب دور الوسيط بينهما عبر اجتماع طشقند الذي نتج عنه التوقيع على اتفاقية طشقند بين محمد أيوب خان ورئيس الوزراء الهندي شاستري[٢٩]، والتي ركزت على النقاط الآتية[٣٠]:-

١- انسحاب قوات الطرفين إلى الخطوط السابقة.
٢- استعادة العلاقات الطبيعية بينهما.
٣- حل مشكلة اللاجئين.
٤- إطلاق سراح أسرى الحرب.
٥- وقف الحملات الدعائية.

وإن كان الجانبان قد توصلا إلى تجميد الموقف في اتفاقية طشقند إلا ان مشكلة كشمير مازالت قائمة تهدد المنطقة بحرب أخرى[٣١].



[٢٤] د.عبد المنعم عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٧-٤٤٩.
[٢٥] د.إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، مصدر سبق ذكره، ص٢١٦.
[٢٦] سعد علي خميس التميمي، التوازن النووي الهندي–الباكستاني دوافع التحول وآثاره، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠، ص١٥٠.
[٢٧] سعد علي حسين خميس التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.
[٢٨] نادية فاضل عباس فضلي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.
[٢٩] د.هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية (١٩٧١-١٩٩٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،-لبنان، ط١، ١٩٩٨، ص١٢٤.
[٣٠] نادية فاضل عباس فضلي، المصدر السابق، ص١٢٠.
[٣١] عبد العزيز العجيزي، المؤامرة الانفصالية في باكستان الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢، ١٩٩٨، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص١٢١.

فقد استمرت العلاقات الهندية-الباكستانية بالتأزم والحذر الشديد والقلق المستمر إذ تمثل مشكلة كشمير معبراً حقيقياً بالنسبة لباكستان وكذلك بالنسبة للهند. مما عقد إمكانيات الحل ووضع العلاقات بينهما أسوأ لاسيما وإن نزاع كشمير بقي بدون حل وكلا الطرفين قد أصرا على مطالبهما بالإقليم مما أظهر حالة التوتر مجدداً[٣٢]، حيث يستند كل من الطرفين إلى مجموعة أسس في مطالبهما بالإقليم.

أ- الادعاءات التي تستند عليها الهند بالمطالبة بكشمير[٣٣]:-

١- إن حكومة كشمير الشرعية وافقت على الانضمام إلى الهند عام ١٩٤٧.

٢- إن حكومة الهند قامت منذ عام ١٩٤٧ بمشروعات تنمية لكشمير كمد شبكة كثيفة من طرق المواصلات البريدية والحديدية مع الهند فضلاً عن مشروعات توزيع الأراضي.

٣- إن مستقبل كشمير يكون أكثر تقدماً إذا ماضمت إلى الهند لما تحويه الهند من أسواق أكثر اتساعاً كما انها أكثر تصنيعاً من باكستان.

٤- يمكن الاتفاق دولياً على مشكلة المياه التي تثيرها باكستان.

٥- يجب حماية مصالح المليون هندوسي الذين يعيشون في جنوب جامو.

ب- الادعاءات التي تستند عليها باكستان بالمطالبة بكشمير[٣٤]:-

١- إن غالبية السكان من المسلمين.

٢- إن كشمير قبل تقسيم شبه القارة الهندية كانت مرتبطة بباكستان الحالية بطرق برية ومن ثم كان توجهها التجاري نحو باكستان.

٣- إن سيطرة الهند على كشمير تعرض نظام الري في باكستان للخطر وكذلك مشروعات القوى الكهربائية المائية وذلك لأن أعالي نهر السند ورافدان من روافده الخمسة الرئيسة تجري في كشمير.

٤- إن سيطرة الهند على كشمير ستهدد الأمن القومي لباكستان وذلك لنقص مقومات الدفاع الطبيعية بين جنوب كشمير وباكستان كما ان سيطرة باكستان على كشمير تعد أساسية لحماية مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ضد أطماع جماعات الباتان الأفغانية.

٥- تتصل كشمير بباكستان بروابط شتى كالعادات والتقاليد واللغة والأنساب العائلية وأزياء الملبس وأصناف المأكل.

وكانت العلاقات الهندية-الباكستانية قد توترت من جرّاء قيام الهند بمساعدة الجزء الشرقي من باكستان والذي أدى إلى الانفصال وتأسيس دولة بنغلاديش عام ١٩٧١ وكانت هذه الحرب قد أفضت إلى عقد اتفاقية سيملا بين الهند وباكستان برئاسة الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في تموز ١٩٧٢ وشكلت الاتفاقية تحركاً من البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما بهدف إقرار السلم والأمن الإقليميين عبر الاستعداد لحل المشاكل بينهما وفق روح الاتفاقية[٣٥].

كما أوضحت الاتفاقية أن يبدأ انسحاب قوات الطرفين إلى الحدود الدولية للدولتين كذلك اشتملت الاتفاقية على المبادئ العامة لحسن الجوار بين الدول ومنها نبذ استخدام القوة لتسوية المنازعات بين البلدين ومراعاة

---

[٣٢] د.نعمان بطرس فرج الله، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

[٣٣] ستار جبار علاي الدليمي، تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٥١.

[٣٤] د.فتحي محمد أبو عيانة، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٢.

[٣٥] د.هاني الياس الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤-١٢٥.

تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في العلاقات بينهما واللجوء للوسائل السلمية في حل خلافاتهما واحترام كل منهما لسلامة ووحدة أراضي الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[٣٦]. ومن الجدير ذكره انه لم يترتب عن هذه الاتفاقية أي تغيير إزاء مشكلة كشمير.

**ثانياً– تطورات الصراع:**

بعد انتهاء الحرب الهندية–الباكستانية وتوقيع اتفاقية سيملا عام ١٩٧٢ دخلت قضية كشمير مرحلة جمود فقد اختفت القضية تقريباً من أجندة الاهتمامات الدولية وساد نوع من السكون النسبي في كشمير ذاتها[٣٧].

ولكن منذ بداية الثمانينات أصبح العنف مستوطناً في كشمير وقد ترافق ذلك مع تصاعد المد الإسلامي الذي عبّر عن نفسه من خلال قوى سياسية جديدة بدأت تفرض نفسها على ساحة الصراع ضد الهند فالأخيرة عمدت إلى التحكم بالموقف عبر فرض الحكم المباشر للدولة وتعليق الجمعية التشريعية في كشمير عام ١٩٨٦ بالرغم من ان راجيف غاندي أبدى استعداده لاستئناف الحوار مع باكستان والذي كان قد توقف منذ عام ١٩٨٤[٣٨].

ومرت المشكلة بمرحلة من الهدوء النسبي لسنوات طويلة حتى عام ١٩٨٩[٣٩] حيث تجددت القضية الكشميرية نتيجة انتصار المقاومة الأفغانية وانسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان والدعم الباكستاني للمقاومة الكشميرية وهذه كلها عوامل جعلت قضية كشمير تنفجر من جديد[٤٠].

فقد قامت الانتفاضة الشعبية المطالبة بتقرير المصير في كشمير والإجراءات القمعية التي اتخذت واجهتها وانعكست هذه التطورات على العلاقات بين الهند وباكستان وقد أسهمت في السنوات الأخيرة مجموعة من الأحداث في زيادة حدة التوتر في العلاقات الهندية–الباكستانية منها أزمة هدم المتطرفين الهندوس للمسجد البابري في كانون الأول ١٩٩٢[٤١]. ثم تفجيرات مومباي في آذار ١٩٩٣ واتهام الهند لباكستان بالتورط في تلك التفجيرات وازداد الصراع حدةً بين الدولتين حول كشمير في عام ١٩٩٥ بعدما تردد عن تدمير القوات الهندية مسجد نور الدين والي والضريح الملحق به وهو مسجد أثري يمتد عصره إلى ٦٠٠ سنة قتل عشرين من زعماء الثوار في كشمير حيث أعلنت باكستان تضامنها مع شعب كشمير واتهمت الهند بانتهاك مشاعر المسلمين وحقوق الإنسان ودعت لتقرير مصير شعب كشمير المسلم[٤٢].

وتبقى نقطة الخلاف الرئيسة في اختلاف مواقف الدولتين في النظر إلى قضية كشمير فالهند تعتبرها مسألة داخلية وهي بالضد من الدعم الباكستاني للكشميريين، أما باكستان فإنها ترى ضرورة تقرير المصير من قبل الشعب الكشميري بناءاً على قرارات الأمم المتحدة وتسعى دائماً إلى تدويل قضية كشمير حيث تعتبرها قضية دولية[٤٣].

---

[٣٦] نازلي معوض أحمد، اتفاقية سيملا والمصالحة الهندية–الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٠، ١٩٧٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص١٤٩.

[٣٧] بشير عبد الفتاح، الصراع الهندي–الباكستاني حول إقليم كشمير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، تموز–١٩٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٣٨.

[٣٨] د.هاني الياس الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٧.

[٣٩] أحمد طه محمد، الصراعات الإقليمية في آسيا، أوراق آسيوية، العدد ٦، شباط–١٩٩٦، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص٢٣.

[٤٠] بشير عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

[٤١] أحمد طه محمد، المصدر السابق، ص٢٣.

[٤٢] سعد علي حسين خميس التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٥١.

[٤٣] سامح غالي، ثوابة ومتغيرات العلاقات الهندية–الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٠، تشرين الأول–١٩٩٧، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص١٥٥.

وفي نهاية آيار ١٩٩٩ تبادل الطرفان الهندي والباكستاني الاتهامات حول إحياء وتصعيد التوتر في إقليم كشمير حيث سعى كل منهما إلى تحميل الطرف الآخر مسؤولية تصعيد المواجهات في كشمير إذ اتهمت الهند باكستان بدفعها مايزيد عن (٦٨٠) مقاتلاً نحو الشطر الهندي من كشمير متعدين بذلك خط الهدنة بين البلدين وقد استقر هؤلاء المتسللون في مناطق كارجيل ودوراس وباتاليك في شمال القطاع الهندي من كشمير[٤٤].

كما اتهمت الحكومة الهندية باكستان بالسعي إلى تغيير معالم الحدود بين البلدين في إقليم كشمير والسعي إلى الاستيلاء على مزيد من الأراضي الهندية ومن جانبها تنفي باكستان جميع الاتهامات الهندية الموجهة إليها معلنة أن ما يحدث في إقليم كشمير هو انتفاضة شعبية يقوم بها أهالي كشمير ضد القوات الهندية في الإقليم منذ عشر سنوات من أجل الحصول على حق تقرير مصيرهم وهو حق مشروع تؤيده باكستان وتضمنه الأمم المتحدة[٤٥].

وقد اتسمت مواقف الدول الكبرى إزاء التصعيد الأخير بين البلدين بنوع من الحياد واكتفى وزراء خارجية كل من بريطانيا وروسيا والمانيا بالإعراب عن قلقهم ودعوا طرفي النزاع إلى ضبط النفس والالتزام بالحكمة والأساليب الدبلوماسية حتى لاتتعرض المنطقة لكارثة محققة[٤٦]. لاسيما وان الدولتين قد قامتا بسلسلة من التجارب النووية في آيار ١٩٩٨.

في حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحذير باكستان وطالبتها بالانسحاب إلى الجزء الواقع تحت سيطرتها من كشمير وتدخل الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بشكل مباشر إذ وجه دعوة لرئيس الوزراء الباكستاني نواز الشريف لزيارة واشنطن الأمر الذي أسفر عن اتفاق وافق بمقتضاه نواز الشريف على سحب قواته[٤٧].

ومن الجدير ذكره بعد أن تناولنا مسيرة الأحداث في التصعيد الأخير بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير وهو النزاع الرابع في مسيرة الصراع بين الدولتين والذي كأداة يتطور إلى حرب رابعة أن نوضح أن هذا التصعيد لم يكن بعيداً عما يحدث في داخل منهما حيث يرى المراقبون أن الدوافع والأوضاع الداخلية في كلا البلدين كانت الأسباب المباشرة وراء هذا التصعيد الأخير الذي بدأ في ٩ آيار ١٩٩٩ بين البلدين والذي راح ضحيته العشرات من الجانبين. وبعد أحداث التوتر التي شهدتها المنطقة في آيار ١٩٩٩ بسبب أزمة كارجيل تجددت التوترات بين البلدين في أعقاب الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في كانون الأول ٢٠٠١ والذي أسفر عن مقتل ١٣ شخصاً وقد اتهمت الهند جماعات باكستانية إسلامية بأنها وراء الهجوم وهما جيش محمد وعسكر طيبة التي تدعمها أجهزة الاستخبارات الباكستانية[٤٨].

وأعقب ذلك قيام الهند باستدعاء سفيرها في إسلام آباد وإعلانها انها ستوقف خطوط النقل عبر سكك الحديد ووسائل النقل البري مع باكستان[٤٩].

---

**٤٤ أحمد دياب، الموقف الأمريكي من أزمة كشمير الأبعاد والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٨، السنة الخامسة والثلاثون، تشرين الأول– ١٩٩٩، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٢٢١.**

**٤٥ الصراع الهندي–الباكستاني حول إقليم كشمير، الموقع الالكتروني: http://www.moqatle.com**

**٤٦ أحمد دياب، المصدر السابق، ص٢٢١–٢٢٢.**

**٤٧ المصدر نفسه، ص٢٢٢.**

**٤٨ محمد عبد العاطي، كشمير– نصف قرن من الصراع، الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net**

**٤٩ أحمد أبو زيد، السباق النووي بين الهند وباكستان ومخاوف الحرب الرابعة، الموقع الالكتروني: http://www.almoslim.net**

وحشدت الهند قواتها على طول حدودها المشتركة مع باكستان وهو ما قامت به باكستان أيضاً لمواجهة القوات الهندية[50].

كما أكد الرئيس برويز مشرف وقتها أن بلاده سترد بقوة على أي عمل متهور تقدم عليه الهند ولكنه تعهد بالمقابل بتوقيف أي جماعة تتخذ من باكستان مقراً لها ويثبت تورطها في الهجوم على البرلمان الهندي وبالفعل بدأت الحكومة الباكستانية باتخاذ إجراءات متشددة تجاه منظمتي عسكر طيبة وجيش محمد[51].

ومن الواضح ان هذا التصعيد قد خفت حدته بعد إلقاء الحكومة الباكستانية القبض على رؤوس الحركات التي اتهمتها الهند بأنها وراء العملية العسكرية على البرلمان الهندي والحجز على أموالها ومصافحة الرئيس الباكستاني اتال بيهاري ناجباي في قمة كاتماندو في النيبال[52].

وفي آيار وحزيران ٢٠٠٢ تجددت أعمال العنف في كشمير وتصاعد الموقف إلى مستوى المواجهة العسكرية حيث اهتزت مدينة جامو بكشمير الهندية على أثر الانفجار المدوي الذي نفذته عناصر انفصالية كشميرية بحافلة هندية وثكنة عسكرية تابعة للجيش الهندي وهو ما أفضى إلى سقوط ٣٥ قتيلاً وإصابة آخرين بجروح[53].

وشرعت نيودلهي في اتخاذ إجراءات مضادة كانت في غاية الصرامة والحدّة وابلغت السفير الباكستاني لديها بضرورة مغادرة البلاد ومنعت الطائرات الباكستانية من المرور عبر أجوائها وعلى الصعيد العسكري وضعت الهند قواتها المسلحة في حالة استعداد وتأهب وبدورها لجأت إسلام آباد إلى إجراءات مماثلة تقريباً حيث تواصلت عمليات حشد وتعبئة القوات من الجانبين على جانبي خط السيطرة في كشمير[54].

وخلال هذه الأزمة أضحى من الطبيعي أن يكون هناك حضور دولي فعال في أية أزمة أو تصعيد يعتري الموقف بين الهند وباكستان بعدما انضمت الدولتان إلى النادي النووي وذلك بعد إجرائهما التفجيرات النووية الهندية–الباكستانية عام ١٩٩٨ كما أوضحنا سابقاً.

وكانت جهود الوساطة قد انصبت وتحددت أهدافها في منع حدوث مواجهة عسكرية بين نيودلهي وإسلام آباد وفي هذا الإطار جاءت جهود ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الخارجية الأمريكي ثم زيارة وزير الدفاع رونالد رامسفيلد التي قام بها إلى المنطقة أوائل حزيران ٢٠٠٢ والذي أعلن أن زيارته هذه لن تستهدف تسوية قضية كشمير أو تبديد أية خلافات أخرى بين الهند وباكستان وإنما جاءت لنزع فتيل الأزمة الراهنة ومنع نشوب حرب بين البلدين[55].

وأمام ترحيب الطرفين الهندي والباكستاني بالوساطة الأمريكية بدأت الأزمة في الانفراج وبدأت تصريحات المسؤولين في الجانبين توحي بتبدد الغيوم التي ألقت بظلالها على المنطقة منذ كانون الأول ٢٠٠١ في أعقاب حادث البرلمان الهندي وبلغت ذروتها خلال حزيران ٢٠٠٢ بعد أحداث جامو وكشمير الهندية[56].

---

[50] **عبد الله المدني، ٢٠٠٢ العام الأصعب في تاريخ العلاقات الهندية–الباكستانية، موقع التجديد العربي:**
**http://www.arabrenewal.info**

[51] **أحمد أبو زيد، المصدر السابق.**

[52] **الحل الأمريكي لقضية كشمير، الموقع الالكتروني: http://arabic.hizbuttahrir.org**

[53] **بشير عبد الفتاح، الهند وباكستان صراع متجدد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، السنة الثامنة والثلاثون، تموز–٢٠٠٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص١٤٨.**

[54] **عبد الله المدني، مصدر سبق ذكره.**

[55] **بشير عبد الفتاح، الهند وباكستان صراع متجدد، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.**

[56] **المصدر نفسه، ص١٥٢.**

ولابد لنا من الإشارة إلى أن باكستان ظلت لفترة طويلة منذ عام ١٩٤٧ وهو عام التقسيم والاستقلال وحتى عام ٢٠٠٣ وهي تطالب بتقرير القرارات الدولية وإعطاء حق تقرير المصير لشعب كشمير بينما كانت الهند ترفض على الدوام إلى أن حصل تغيير في موقف باكستان في مطلع عام ٢٠٠٤ حيث تخلت عن المفاوضات على أساس القرارات الدولية وحق تقرير المصير وقبلت بالمفاوضات مع الهند على أساس ثنائي دون تدويل القضية وقبلت إسقاط الشروط الباكستانية المتعلقة بحق تقرير المصير لأهل كشمير[٥٧]. وكانت قد استأنفت الهند وباكستان في ٢٠٠٤/٢/١٦ الحوار الذي انقطع بينهما لدى وصول التوتر إلى ذروته قبل عامين ونصف العام وأجرى ممثلو البلدين محادثات في إسلام آباد بهدف وضع جدول أعمال وإطار لمفاوضات يؤمل أن تؤدي إلى حسم النزاع بينهما على كشمير باعتبارها النقطة الرئيسة في ملف الخلافات[٥٨].

هذا وقد تضمنت تنازلات باكستان: سحب دعم مجموعات الجهاد وإقفال معسكرات التدريب وتخفيف وجود الجيش الباكستاني قرب خط الفصل وإيقاف أي دعم لمسلمي كشمير[٥٩].

كما اتفق الطرفان الهندي والباكستاني على بدء حوار ثنائي شامل يتناول القضايا الخلافية كافة وفي مقدمتها القضية الكشميرية كما شمل الحوار قضايا مشتركة لمجابهة الإرهاب والقضايا الأمنية وترسيم بعض المناطق الحدودية وإحياء العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وتحرير التجارة وتنشيط المجال الثقافي ولم تنس الدولتان بحث الملف النووي وسباق التسلح إلى جانب الملف القنصلي[٦٠].

وقد أدى ذلك إلى التوافق السياسي بين الهند وباكستان في بداية عام ٢٠٠٤ من أجل التوجه نحو السلام وإيقاف تبادل العنف بين الدولتين واتباع سياسة حسن الجوار.

ولم يمض وقت طويل على تفعيل هذه الاتفاقية وتحقيق قدر من السلام بين الدولتين إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من احتقان وذلك نتيجة تفجيرات مومباي التي استمرت ثلاثة أيام بين ٢٧-٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٨ وأسفرت عن مصرع ١٨٠ شخصاً وإصابة مئات آخرين وقد اتهمت منظمة القاعدة بالتنسيق مع تنظيم عسكر طيبة الباكستاني بالإعداد للتفجيرات بدقة شديدة دون رقابة باكستانية ودون أحكام إجراءات الأمن الهندية[٦١].

وقد أدت هذه الأحداث إلى تداعيات خطيرة أهمها[٦٢]:-

١- عودة التوتر بين الهند وباكستان وإنهاء حالة التطبيع بينهما.

٢- عودة مشكلة كشمير إلى المربع الأول وتصاعد التهديد برد انتقامي وعادت المدفعية لإطلاق نيرانها عبر الحدود.

٣- تصاعد المعارضة ضد الحكومة الهندية بما يؤثر على بقائها في الحكم.

---

٥٧ قضايا سياسية (بلاد المسلمين المحتلة)، كتاب رسمي، مصدر سبق ذكره، ص٤٧-٤٨.

٥٨ المصدر نفسه، ص٥٠.

٥٩ المصدر نفسه، ص٥٢.

٦٠ تطور العلاقات الهندية-الباكستانية بعد انطلاق عملية السلام ٢٠٠٤، الموقع الالكتروني:
http://www.moqatle.com

٦١ د.عمرو عبد الكريم، تفجيرات مومباي ومستقبل الصراع الهندي-الباكستاني، مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٥٣٢، ٢٠١٠، الكويت، الموقع الالكتروني:http://alweei.com

٦٢ محمد فايز فرحات، تداعيات تفجيرات مومباي على العلاقات الهندية-الباكستانية، مركز الجزيرة للدراسات:
http://www.aljazeera.net

٤- زيادة نشاط القوى الأصولية في الجزء الشمالي الغربي لباكستان وتحديداً في منطقة القبائل التي تحتضن الزعامة الروحية للقاعدة والقيادات الميدانية لتنظيم القاعدة.

وبدأت باكستان حملة بضغط أمريكي-هندي بدءاً من حزيران ٢٠٠٩ لتصفية جميع حركات المعارضة والمقاومة المسلحة في باكستان سواء ضد طالبان في الغرب وعناصر المقاومة في الحدود مع كشمير وذلك بتمويل أمريكي يقدر بحوالي ٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات[٦٣].

وبعد انقطاع دام أكثر من عام ونصف عام منذ هجمات مومباي الإرهابية بالهند في تشرين الثاني ٢٠٠٨ استأنفت الهند وباكستان بالعاصمة الهندية نيودلهي في ٢٥ شباط ٢٠١٠ محادثات السلام بينهما على مستوى وكلاء وزراء الخارجية بالبلدين وبرغم حقيقة أن الظروف الداخلية لكلا البلدين وتطورات الوضع في أفغانستان تصب جميعها في اتجاه دفع البلدين لتبني منظور جديد لإدارة العلاقات بينهما وتسوية القضايا الخلافية المتأزمة وفي مقدمتها قضية كشمير ومكافحة الإرهاب الا ان الدولتين دخلتا المحادثات دون إحداث تقدم يذكر بسبب تركيز باكستان على قضية كشمير وتركيز الهند على قضية مكافحة الإرهاب[٦٤].

وفي التاسع والعشرين من نيسان ٢٠١١ التقى رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينج بنظيره الباكستاني يوسف رضا جيلاني وقد عقد اللقاء على هامش قمة دول جنوب آسيا في بوتان وكان الأول من نوعه بين سينج وجيلاني بعد محادثاتهما في شرم الشيخ في تموز ٢٠١٠ حيث توصلا حينها إلى اتفاق على ان العمل الخاص بمواجهة الإرهاب يجب أن لايرتبط بعملية الحوار المتعدد الأوجه أو الحوار المركب حسب التوصيف الباكستاني. وحسب المصادر الهندية فإن رئيس الوزراء الهندي قال لجيلاني يومها ان قضايا الإرهاب تعوق بالفعل التقدم بين البلدين[٦٥].

وهناك اليوم خلافات بين البلدين حول طبيعة المحادثات الثنائية المطلوب استئنافها إذ تدعو باكستان إلى البحث في عملية السلام التي توقفت بعد هجمات مومباي بينما تطالب نيودلهي بإبطاء هذه العملية إلى حين اتخاذ إسلام آباد إجراءات ضد مخططي الهجمات كما تطالب الهند بوقف تسلل العناصر المسلحة إلى الشطر الهندي من كشمير[٦٦].



وعلى الرغم من ذلك ثمة من يعتقد أن الاجتماعات الأخيرة أعطت مؤشراً على اعتزام نيودلهي التحول من موقفها المتحفظ بشأن عملية السلام وقال محللون في باكستان أن الرغبة السياسية والحاجة الواقعية للبلدين ستبقى الأساس لنجاح هذه العملية ويشير هؤلاء إلى ان هناك سبباً آخر للتحسن المحتمل في العلاقات الهندية-الباكستانية يتصل بالانسحاب المحتمل لقوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان[٦٧].

**المحور الثالث: الحلول المقترحة لتسوية الصراع**

بداية لابد لنا من الإشارة إلى أننا سنتناول أبرز وأكثر الحلول المقترحة لتسوية الصراع. فقد شهدت القضية الكشميرية محاولات للتسوية بالوسائل السلمية بعد أن فشلت المحاولات العسكرية في تحقيق ذلك وأبرز هذه المحاولات

---

[٦٣] **التوازن بين الهند وباكستان في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الموقع الالكتروني:**
**http://www.moqatle.com**

[٦٤] **عبد الرحمن عبد العال، الهند وباكستان: الفشل في تجاوز الجمود، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني:**
**http://www.ahramonline.eg**

[٦٥] **د.فخري هاشم العبادي، مصدر سبق ذكره، ص٣.**

[٦٦] **د.فخري هاشم العبادي، مصدر سبق ذكره، ص٤.**

[٦٧] **المصدر نفسه، ص٤.**

في بداية الأزمة من الأمم المتحدة التي عرض مجلس الأمن الدولي فيها مجموعة من القرارات التي صدرت عنه في ٢ نيسان ١٩٤٨ و١٣ آب ١٩٤٨ و٥ كانون الثاني ١٩٤٩ وتوصيات حاول من خلالها أن يتخذ موقفاً سياسياً وسطاً للتقريب بين الفرقاء فعرض خطته للحل والتي اشتملت على ثلاث نقاط[٦٨]:-

١- انسحاب القوات العسكرية من كشمير.

٢- تنصيب حكومة انتقالية في كشمير للإشراف على الوضع.

٣- إجراء استفتاء شعبي.

وقد رفضت الدولتان العديد من بنود خطة المجلس ونظرت كل منهما إلى هذه الخطة على النحو التالي[٦٩]:-

١- اعتبرت الهند قضية انضمام كشمير إليها أمراً يخصها هي وحدها والشعب الكشميري فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث وكانت باكستان تعتبر نفسها على قدم المساواة مع الهند فيما يتعلق بهذا الموضوع.

٢- رأت باكستان أن يعهد للأمم المتحدة كل مايتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء الشعبي المقترح اجراؤه في حين رفضت الهند هذا الأمر.

٣- رفضت الهند انسحاب جيشها من كشمير في حين وافقت باكستان على ذلك شرط أن يتم بالتزامن مع الانسحاب الهندي.

٤- اختلفت الدولتان على الإدارة التي ستتولى تنظيم شؤون الإقليم أثناء تنظيم شؤون الاستفتاء.

وبسبب هذه الخلافات أصبحت معظم جهود التسوية السلمية سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو عبر الوساطات الدولية غير ذات جدوى.

وفي الوقت الذي ترفض فيه الهند حتى مجرد التفكير في إجراء استفتاء عام لتقرير المصير في كشمير امتثالاً لما أوصت به قرارات الأمم المتحدة وقبلته باكستان يدور الجدل حول العديد من الخيارات المطروحة لحل قضية كشمير ومن الخيارات المطروحة في هذا السياق فرض سيطرة مشتركة على كشمير أو إجراء استفتاء بشأن مصيرها أو فرض وصاية من قبل الأمم المتحدة عليها أو أن يتحلى الطرفان المتنازعان عليها الهند وباكستان بالصبر في معالجة هذه القضية وصولاً إلى خيار منح الإقليم استقلاله على أن آخر الحلول المطروحة التي تتدارسها الدوائر الدبلوماسية تتمثل في تقسيم كشمير على طول خط المراقبة وتحويل هذا الخط إلى حدود دولية[٧٠].

وقد أفادت مصادر دبلوماسية أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت خطة لتخفيف حدّة التوتر بين الدولتين تقوم على مايلي[٧١]:-

١- إقناع الهند ببدء محادثات مع باكستان حول سحب القوات العسكرية من مناطق الحدود لمسافة معينة تتراوح فيما بين ١٠-١٥ كم.

---

[٦٨] عمرو حسن هاشم، بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٦٩، ٢٠١١، الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org

[٦٩] محمد عبد العاطي، كشمير-نصف قرن من الصراع، موسوعة الاخوان، الموقع الالكتروني: http://www.ikhwan.net

[٧٠] نجم رفيق، باكستان والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، من كتاب لمجموعة مؤلفين: توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٨١.

[٧١] قراءة أولية في المشكلة الكشميرية، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٦٨، الموقع الالكتروني: http://www.kkmg.gov

٢- بدء محادثات بين البلدين حول كيفية التعاون سوية لمنع تسلل المجاهدين الكشميريين من كشمير الحرة الباكستانية لكشمير الهندية.

٣- احتواء الأزمة من خلال الخط الساخن بين المدير العام للعمليات العسكرية الهندي ونظيره الباكستاني.

٤- التأكيد على وقف إطلاق النار في كشمير أولاً لتهيئة الأجواء اللازمة لتطبيع العلاقات بين البلدين.

٥- وضع آلية زمنية محددة لوقف إطلاق النار على ان تتعاون باكستان والهند سوية لضمان نجاح وقف إطلاق النار من خلال منع المجموعات الجهادية من القيام بأية عمليات خاصة ضد الهند أو القوات الهندية في كشمير.

٦- بدء المحادثات لحل أزمة كشمير بين باكستان والهند وممثلين عن الشعب الكشميري وكي ينجح الحل ينبغي أن تسعى الحكومة الباكستانية وحكومة كشمير الحرة إلى نزع أسلحة المجاهدين أو إلى ضمان عدم إطلاق النار طيلة فترة وقف إطلاق النار المتفق عليها.

٧- وضع آلية متفق عليها بين باكستان والهند لاختيار مرشحين عن الشعب الكشميري كي تكون أية تسوية لأزمة كشمير منسجمة مع تطلعات وآمال الشعب الكشميري.

ولابد لنا من الإشارة إلى أن الحلول المطروحة لإنهاء أزمة كشمير في الوقت الراهن هي[٧٢]:-

١- الإبقاء على الوضع الراهن حيث يفصل بين كشمير الحرة التي تخضع للسيطرة الباكستانية وجامو كشمير تحت الحكم الهندي خط الهدنة الذي يصبح حدوداً دولية وهذا أمر ترغب فيه الهند وترفضه باكستان التي تطالب بنفوذ أوسع في الإقليم.

٢- الإبقاء على الوضع الراهن في مقابل حل أزمة أخرى بينها ك(ميركريك) وهو ممر مائي يبلغ طوله ٩٦ كم يفصل بين البلدين ويتنازعان بشأن حدود كل منها داخله.

٣- أن تصبح كشمير جزءاً من الهند وهو أمر يرغب فيه الهندوس والبوذيون ويعارضه بشدة مسلمو كشمير الحرة أو أن تصبح باكستانية وهو مايعارضه الهندوس والسيخ.

٤- أن تصبح كشمير ذات الموقع السياحي المتميز دولة مستقلة.

ولايبدو حتى اليوم ان هناك حلاً جاهزاً أو محتملاً نظراً إلى الوضع الدولي القائم والتوازنات المستجدة فيه الا انه يمكن تصور احتمالات متعددة قد تؤدي إلى حل ما ومنها[٧٣]:-

١- إبقاء الوضع على ماهو عليه واعتبار خط وقف إطلاق النار حدوداً دولية بموافقة الطرفين.

٢- ضم القسم المسلم من الإقليم إلى باكستان والقسم الهندوسي إلى الهند وهذا يتطلب موافقة الطرفين أيضاً.

٣- منح الإقليم استقلاله ليصبح دولة مستقلة ويختار مصيره من خلال استفتاء شعبي.

٤- إقامة دولتين مستقلتين في الإقليم.

بناءً على ماتقدم يتضح أن رغبة سكان الإقليم هي في استقلال الإقليم الا ان لعبة المصالح الدولية تمنع قيام هذه الدولة حتى اليوم وذلك بسبب تخوف كل من الهند وباكستان من تحول هذه الدولة إلى الطرف الآخر مما يؤثر على ميزان القوى الاستراتيجي.

---

[٧٢] **جريدة الأخبار، العدد ١٠٥٣، ٢٥ شباط ٢٠١٠.**

[٧٣] **د.أحمد علو، أزمة كشمير بين الهند وباكستان، مجلة الجيش، العدد ٢٧٤، آذار-٢٠٠٨، الموقع الالكتروني:**

**http://www.lebarmy.gov**

وفي ظل ماتقدم تحول النزاع على كشمير بين الدولتين إلى صراع قوي وتحولت كشمير إلى ساحة لهذا الصراع أو إلى مدى جيوستراتيجي يختزل حجم لعبة المصالح والتنافس على جنوب آسيا والقائمة حالياً بين الهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكله وفق رؤيته الاستراتيجية لهذه المنطقة وبالنسبة إلى مصالحه.

**المحور الرابع: آثار وتداعيات الصراع**

لقد أفرز الصراع بين الهند وباكستان تداعيات خطيرة على العلاقات الإقليمية والدولية وآثار في غاية الخطورة على شبه القارة الهندية.

**أولاً– آثار الصراع في كشمير على شبه القارة الهندية:**

تمتد آثار الصراع في كشمير إلى كل من الهند وباكستان وشبه القارة الهندية على المستوى العام وتتمثل آثار الصراع فيما يأتي:–

١– تزايد موجة الحركات الإرهابية والتوظيف السياسي لقضية الإرهاب في السياسات الخارجية:–

مع تزايد الصراع في كشمير تتزايد موجة الإرهاب الدولي وتهديدات الأمن الداخلي لكل من الهند وباكستان وكافة الدول المحيطة بها وذلك بسبب تحول مفهوم الأمة المرتبط بالصراع أصلاً حيث يصبح التهديد داخلياً أكثر من كونه خارجياً ويعني ذلك ان التهديد سيكون من الداخل ولكنه مدعوم بقوى معادية إقليمية أو دولية.

إن مسألة الإرهاب في الهند وباكستان متداخلة ومرتبطة أساساً ببلدان جنوب آسيا إجمالاً كما ان المنظمات الإرهابية التي تعمل بالهند تكون مدعومة من باكستان ولها علاقات مع مختلف بلدان الإقليم التي تعاني من عدم الاستقرار وهشاشة الهياكل الأمنية والمنظمات الإرهابية التي تعمل في باكستان تكون مدعومة من الهند وهنا يتزايد استخدام الدولة للإرهاب من أجل التأثير على الطرف الآخر في الصراع ودائماً مع تصاعد الصراع الهندي الباكستاني ماتتهم الهند باكستان بتزويد الإرهابيين بالتدريب والأسلحة والملجأ[٧٤].

٢– تزايد عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية:

لقد تفاعلت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إفراز ظاهرة العنف السياسي وتفاقمها في شبه القارة الهندية وكان أبرز هذه العوامل تراجع الديمقراطية في الهند وتعثرها في باكستان[٧٥]. وتوظيف بلدان شبه القارة الهندية لظاهرة العنف السياسي في علاقاتها مع بعضها البعض وتصاعد الأصولية الإسلامية في دول الجوار سواء في إيران أو أفغانستان أو في دول آسيا الوسطى وبقاء مشكلة كشمير دون حل أضف إلى ذلك جمود النظام الطبقي وضعف الحراك الاجتماعي في بلدان شبه القارة الهندية.

إلى جانب ذلك هناك العديد من الصراعات والنزاعات في جنوب آسيا فالهند لديها صراع إقليمي مع كل من الصين وباكستان وهناك الإرهاب وأعمال التمرد والحروب الأهلية في كل من النيبال وبوتان[٧٦].

على هذا يغيب عن شبه القارة الهندية الاستقرار السياسي حيث تقع أعمال العنف الموجه ضد شرعية النظم السياسية من قبيل المظاهرات والإضرابات السياسية والاغتيالات السياسية وعمليات التفجير والاختطاف والانقلابات العسكرية[٧٧].

---

[٧٤] محمد فايز فرحات، أبعاد فشل قمة اجرا الهندية الباكستانية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ٨٠، آب–٢٠٠١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٧٥.

[٧٥] عبد الرحمن عبد العال، التحدي الديمقراطي في شبه القارة الهندية، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني:

**http://ahramonline.org**

[٧٦] عبد الرحمن عبد العال، العنف السياسي في شبه القارة الهندية، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني نفسه.

[٧٧] المصدر نفسه.

٣- عدم استقرار العلاقات الهندية-الباكستانية:

تشكل قضايا السلام والأمن بما في ذلك إجراءات بناء الثقة وقضية كشمير وقضايا الإرهاب وتجارة المخدرات والتعاون الاقتصادي والتجاري وترسيم الحدود مصدراً للتوتر في العلاقات الهندية-الباكستانية وعلى هذا فإن العلاقات الهندية-الباكستانية تعاني من حالة صراع معقد ممتد منذ تقسيم شبه القارة الهندية.

وقد أدت هذه القضايا إلى قيام عدة حروب بينهما تمثلت في ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٥ وحرب ١٩٧١ التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية بنغلاديش حالياً عن باكستان الغربية مما أدى إلى تفوق الهند على باكستان[٧٨].

وخلال الفترات الماضية أدت الخلافات القائمة بين الجانبين الهندي والباكستاني إلى اشتعال موجة من السباق النووي بينهما حيث أجرت الهند تجاربها النووية في آيار ١٩٩٨ وقامت باكستان بالرد عليها في الشهر نفسه وهو ما أدى إلى دفع الصراع إلى آفاق بالغة الخطورة وعقب ذلك شهدت العلاقات الهندية-الباكستانية تدهوراً متزايداً وصل ذروته مع وقوع اشتباكات حدودية مسلحة عام ١٩٩٩ والتي عرفت بأزمة كارجيل وكانت هذه الاشتباكات هي الأكثر حدة وكثافة منذ عام ١٩٧١ وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها الحرب الرابعة بين الدولتين.

هذا وقد شهد الصراع الهندي-الباكستاني بأبعاده النووية سلسلة من الأزمات العسكرية في الأعوام (١٩٨٧-١٩٩٠-١٩٩٩) وبشكل أكثر حدة في نهاية عام ٢٠٠١ وصيف ٢٠٠٢ ومراعاة للخطر الحقيقي قام المجتمع الدولي بتعميق العمل مع الهند وباكستان وطالب الأخيرة بالتوقف عن مساندة الإرهاب العابر للحدود بالإضافة إلى مفاوضات حقيقية بين نيودلهي وإسلام آباد لحل قضية كشمير.

وعلى العكس من عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ شهد عام ٢٠٠٣ تطورات إيجابية متسارعة في العلاقات الهندية-الباكستانية وبدأ الطرفان في تطبيق مجموعة من إجراءات الثقة على امتداد عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ولم يمض وقت طويل إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه من احتقان وتوتر في العلاقات نتيجة تفجيرات مومباي ٢٠٠٨ كما أوضحنا سابقاً.

وباختصار نستطيع القول ان الوضع الحالي هو وضع تحسنت فيه بشكل ملحوظ احتمالات قيام علاقات ودية لأن المحيط الدولي الجديد بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وضع أساساً مختلفاً للعلاقات الهندية-الباكستانية فالجوار الهندي مع باكستان يدور حول ثلاثة عناصر هي الرغبة الهندية في مناقشة تسوية نهائية وسريعة لقضية كشمير والاستعداد الباكستاني لإيقاف استخدام الإرهاب كأساس لسياسة الدولة ويصاحب ذلك تحرك كلا البلدين تجاه تطبيع العلاقات بينهما.

وبالرغم من استمرار اللقاءات بين الطرفين الا ان المراقبين والمحللين يرون أن المحادثات هي من أجل المحادثات فقط ومحاولة لإقناع العالم بتهدئة جبهة كشمير فالإشارات المتناقضة التي جاءت من إسلام آباد ونيودلهي توضح مدى التناقض في نظرة البلدين إزاء تسوية المسائل العالقة.

٤- دعم الحركات الانفصالية في شبه القارة الهندية:

تزخر شبه القارة الهندية بالحركات الانفصالية وبخاصة في الهند وباكستان فعلى سبيل المثال تعرضت باكستان خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين لبعض الحركات الانفصالية المنبثقة عن قبائل الباشتون القاطنة في الحدود الشمالية الغربية المجاورة لأفغانستان وهي الحركة التي تمتعت بدعم أفغانستان في أوائل الستينات مع توتر العلاقات الباكستانية-الأفغانية ولكن تم القضاء عليها.

---

[٧٨] **سامح غالي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣-١٥٤.**

إن الخطر الذي لايزال يواجه دولة باكستان في هذا الشأن هو النابع من الحركة القومية المتمثلة بالمهاجرين المسلمين والهنود الذين استقروا في إقليم السند الباكستاني بعد التقسيم اذ ترى الأوساط الأمنية الباكستانية ان هذه الحركة تربطها علاقات وثيقة مع المخابرا الهندية حيث تقوم بتدريبها ودعمها مادياً وتسعى هذه الحركة إلى قيام دولة منفصلة في إقليم السند على غرار دولة بنغلاديش[٧٩].

وكذلك الشأن بالنسبة للهند وبدرجة أكبر حيث توجد فيها العديد من الحركات الانفصالية في ولايات جامو وكشمير من جانب المسلمين والبنجاب من جانب السيخ لتكوين دولة خاليستان والتاميل في ولاية التاميل نادو وأخيراً في ولاية آسام.

اما بنغلاديش فإن هذه الحركات الانفصالية تنحصر في القبائل المتمركزة في جنوب شرق البلاد وتقودها منظمة باهيني بمنطق تشيتا جونج[٨٠].

**ثانياً– تداعيات الصراع على العلاقات الإقليمية والدولية:**

يثير التصعيد العسكري بين الهند وباكستان أبعاداً أكثر خطورة لاسيما وانه يجري في ظل التسلح النووي للدولتين كما انه يضيف أبعاداً جديدة في العلاقات الثنائية والدولية القائمة في هذه المنطقة الدائمة التوتر نظراً للموقع الجغرافي لباكستان فهي محاطة بدول إن لم تكن معها في حالة عداء كالهند فإنها ليست في حالة صداقة كإيران وبانضمام أفغانستان التي حاربتها الولايات المتحدة الأمريكية من الأراضي الباكستانية يزداد الوضع الجغرافي لباكستان سوءاً بل ان الصين الحليف التقليدي لباكستان ضد الهند قد تنضم لقائمة أعداء باكستان أو على الأقل تسوء العلاقات بينهما نظراً لخشية الصين من أي وجود عسكري أمريكي بالقرب منها[٨١].

١ – أفغانستان:

مع ان علاقة باكستان المستقبلية مع أفغانستان لم تحدد ملامحها بعد إلا أن باكستان تخشى من سيطرة التحالف الشمالي على الحكومة المؤقتة في أفغانستان نظراً للعداء القديم وهذا ما يجعل القلق الباكستاني قائماً بسبب معالمه الاقتصادية والاستراتيجية باعتبار أفغانستان عمق استراتيجي في مواجهتها مع الهند وبالذات بالنسبة لقضية كشمير حيث اختلف الوضع فالتحالف الشمالي كان مدعوماً من الهند بل ان الرئيس حامد كرازاي رغم إقامته في كويتا الباكستانية قد حصل على تعليمه الجامعي في الهند حيث درس العلوم السياسية هناك[٨٢].

٢ – الصين:

لدى الصينيين رؤية وهي ان كشمير هي منطقة متنازع عليها بين باكستان والهند وان الرجوع إلى الاستفتاء العام لتقرير مصير المنطقة هو الحل الأمثل ووعدت الصين بأنها ستعيد الأراضي التي احتلتها في حربها عام ١٩٦٢ إلى باكستان اذا وافق الشعب الكشميري على العودة عبر الاستفتاء إلى باكستان[٨٣].

---

٧٩ عبد الرحمن عبد العال، العنف السياسي في شبه القارة الهندية، مصدر سبق ذكره.

٨٠ تيسير حامد أبو سنينة، مشكلة كشمير والصراع الدولي والإقليمي، الموسوعة الجغرافية، الموقع الجغرافي: http://www.4geography.com

٨١ المصدر نفسه.

٨٢ يوسف العاصي الطويل، المشاكل السياسية الناتجة عن تقسيم شبه القارة الهندية قضية كشمير (حالة دراسية)، الموقع الالكتروني: http://yaltwill.blogspot.com

٨٣ يوسف العاصي الطويل، مصدر سبق ذكره.

كما تعد الصين الدولة الوحيدة التي أهانت كبرياء الجيش الهندي فغزوها للأراضي الهندية عام ١٩٦٢ كان ولايزال جرحاً عميقاً في نفوس القيادة العسكرية الهندية بالإضافة إلى التعاون الصيني-الباكستاني الذي أعطى باكستان فرصة تطوير إمكانياتها النووية وفرض على الهند تشتيت جهودها على جبهتين في آن واحد[٨٤].

وفي السنوات الأخيرة تحسنت العلاقات الصينية الهندية بعد توقيع اتفاق سلام في عام ١٩٩٢ واتفاقية أخرى لخفض التوتر على الحدود في عام ١٩٩٦ كما بدأت مؤشرات التغيير في الإعلان عن ان الصين لايمكنها التفريط بعلاقاتها مع الهند[٨٥].

ومع نهاية الحرب الباردة تحولت بكين لتبني سياسة أكثر اعتدالاً في مواقفها من باكستان وأصبحت أقل عدائية في نظرتها للهند وبدأت تطالب باكستان بالالتزام بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بكشمير خصوصاً فيما يتعلق بترسيم الحدود[٨٦].

٣- الولايات المتحدة الأمريكية:

إن استقراء موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدولتين منذ استقلالها بمزيد من التأمل يؤكد أن عيون واشنطن كانت دائماً على الهند لا على باكستان فقد رحبت باستقلالها في آب ١٩٤٧ وطالبت بضرورة الالتزام بقرار التقسيم وتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن كشمير والداعية إلى إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم[٨٧].

ومنذ البداية بدأ الاهتمام الأمريكي بالهند أكثر من باكستان وذلك لأن سياسة المهاتما غاندي السلمية وسحر شخصية نهرو أثار إعجاب الرأي العام الأمريكي بشكل كبير مما جعل الهند تحظى باهتمام كبير في وسائل الإعلام الأمريكية. في المقابل نجد فكرة التقسيم ومفهوم الدولة الدينية والصورة القاسية التي ظهر بها مؤسس باكستان محمد علي جناح لم تحظ سوى بالقليل من التعاطف الأمريكي[٨٨].

وكانت سياسة الهند تجاه حركة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة قد غيرت قليلاً من توجهات واشنطن تجاه الهند باعتبار ان من ليس معها فهو ضدها. أما باكستان التي رأت في الانضمام لحلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد مايضمن لها الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب كما رأت فيه تعزيزاً لمواقفها تجاه الهند[٨٩].

ومع احتلال السوفيت لأفغانستان عام ١٩٧٩ تغيرت الصورة الأمريكية عن باكستان وأصبحت العلاقات وثيقة بينهما واستمرت إلى انسحاب الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ وفي الوقت نفسه أدت قضايا العولمة والنهج الاقتصادي الهندي إلى تغييرات في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند بخلاف الطابع الديني الإسلامي في باكستان. فخلال أزمة كارجيل عام ١٩٩٩ بين الهند وباكستان حليفتها التقليدية أثناء الحرب الباردة نجد انها تحذرها وتطالبها بالانسحاب إلى الجزء الواقع تحت سيطرتها في كشمير[٩٠]. وهذا يعد تحولاً في السياسة الأمريكية تجاه باكستان.

---

[٨٤] تيسير حامد أبو سنينة، مصدر سبق ذكره.

[٨٥] قراءة أولية في المشكلة الكشميرية.

[٨٦] الاضطرابات الدينية والعرقية ظاهرة مستمرة في البلدين، مجلة الحياة، العدد ١٠٠٩، ١٩٩٩/٩/١٩، ص٤٤.

[٨٧] يوسف العاصي الطويل، مصدر سبق ذكره.

[٨٨] تيسير حامد أبو سنينة، مصدر سبق ذكره.

[٨٩] يوسف العاصي الطويل، المصدر السابق.

[٩٠] أحمد دياب، مغزى الموقف الأمريكي من أزمة كشمير، ملحق صحيفة الأهرام الأسبوعي، العدد ٤١١٧١، ١٩٩٨/٨/٢٧، ص٤.

وفي خلال أزمة كانون الأول ٢٠٠١ لم تعكس التسهيلات التي قدمتها باكستان للحملة الأمريكية ضد طالبان وتنظيم القاعدة ما كانت تطمح إليه القيادة الباكستانية من دعم أمريكي في مواجهة التصعيد الهندي والتلويح باستخدام القوة فقد أكد وزير الخارجية الأمريكية بأن حكومته لن تقوم بأي وساطة بين الهند وباكستان بهدف التوصل لحل سلمي لكل الخلافات العالقة بينهما وإنما ستعمل واشنطن كما قال كولن باول على الضغط على كلتا الحكومتين الهندية والباكستانية لإقناعها بضرورة التفاوض المباشر دون التدخل الخارجي الأمر الذي يعد تجاهلاً لحقيقة سعي باكستان الجاد للتفاوض مع الهند التي ترفض سياستها دائماً أي نوع من المفاوضات وتصر على استخدام أساليب الضغوط العسكرية والإعلامية[٩١].

٥- التقارب الإسرائيلي-الهندي:

منذ اغتيال رئيس حزب المؤتمر الهندي راجيف غاندي تحولت سياسة الهند تجاه العرب والقضية الفلسطينية مما اعتبر بداية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وافتتحت لها قنصلية في نيودلهي عام ١٩٩٢ وتطور التفاعل الثقافي والاقتصادي بين البلدين. ورغم ان اعتراف الهند بإسرائيل كان متماشياً مع نمط عالمي عام في أعقاب مؤتمر مدريد تشرين الأول ١٩٩١ فإن هذه الخطوة شكلت من جهة أخرى تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الهندية لأن الهند كانت تقليدياً من أقوى المتعاطفين مع القضية الفلسطينية[٩٢].

كما تتوقع إسرائيل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة من التعاون المشترك مع الهند باعتبارها من أهم ثلاث دول لصناعة الطيران العسكرية الإسرائيلية ومن المعروف أن إسرائيل كانت أحد ممولي الذخيرة خلال أزمة كارجيل عام ١٩٩٩[٩٣].

كما يمكن القول أن إسرائيل تحاول إضعاف التأييد الصيني لباكستان من خلال تعاونها العسكري مع الهند ومده إلى آفاق أكثر رحابة ومد تايوان بمعدات عسكرية متطورة للضغط على الصين[٩٤].

وقد دفعت الحرب الأفغانية والتوترات الهندية-الباكستانية بعض المحللين الإسرائيليين والأمريكيين إلى الدعوة لبناء تحالف إقليمي جديد يضم كل من الهند وإسرائيل وتركيا حيث يرون في هذا التحالف تعميقاً لقبضة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة ويزيد من عنصر القوة الأمريكية فيها ويمثل ركيزة جديدة للهيمنة على المشرق العربي وجنوب آسيا[٩٥].

**الخاتمة**

لقد لعب الصراع على كشمير دوراً محورياً في توجيه حركة التفاعلات بين الهند وباكستان وكانت معظم جولات الصراع بين الجانبين تهدف إلى تعديل الأوضاع الاستراتيجية في كشمير. وتبدو أهمية كشمير الاستراتيجية في انها تعطي لمن يسيطر عليها عمقاً استراتيجياً أكبر كما انه وفي ظل المتغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة فإن السيطرة على هذا الإقليم من شأنه أن يساعد من يسيطر عليه على إمكانية القيام بدور إقليمي ودولي أكبر من خلال أفغانستان التي يمكن عبرها خلق قنوات اتصال استراتيجية هامة مع دول وسط آسيا التي بدأت تدخل دائرة الاهتمام

---

[٩١] قراءة أولية في المشكلة الكشميرية، مصدر سبق ذكره.

[٩٢] إحسان مرتضى، البعد العربي الإسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني، مجلة الدفاع الوطني، الموقع الالكتروني:
http://www.lebarmy.gov

[٩٣] المصدر نفسه.

[٩٤] يوسف العاصي الطويل، مصدر سبق ذكره.

[٩٥] قراءة أولية في المشكلة الكشميرية، مصدر سبق ذكره.

الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل وغيرها بحكم ثرواتها النفطية الواعدة وفقاً للتقديرات الأمريكية.

كما ان أهم آثار وتداعيات الصراع بين الهند وباكستان تتمثل في تزايد موجة الحركات الإرهابية والتوظيف السياسي لقضية الإرهاب في السياسات الخارجية وتزايد عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية ودعم الحركات الانفصالية وتغذية صدام الحضارات وصراع الهوية وتدعيم صعود الإسلامية والهندوسية في الهند وتزايد العنف الطائفي وعدم استقرار العلاقات الهندية–الباكستانية وعدم استقرار النظام السياسي في باكستان واتجاه كل من الهند وباكستان نحو سباق التسلح التقليدي والصاروخي والنووي واحتمالية تدخل القوى الكبرى في الصراع لا من أجل التسوية ولكن لعرقلة الصعود الهندي ومحاصرة باكستان.

وبذلك يخرج الصراع عن كونه صراع إقليمي يرتبط بشبه القارة الهندية وجنوب آسيا لما لتداعياته من آثار تتسع لتشمل مناطق إقليمية أخرى بل قد يؤثر على استقرار النظام الآسيوي في عموم آسيا والعالم.

وهكذا يقوض الصراع في كشمير استقرار القارة الآسيوية ويرهن مستقبلها بيد القوى العظمى في النظام الدولي.

ومابين إصرار الهند على رفض الوساطة الدولية وحرص الدول الكبرى على عدم توريط نفسها في صراع معقد ومزمن ونزوعها نحو دعم الموقف الهندي من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مصالحها في آسيا يبقى مستقبل قضية كشمير مبهماً.

وفي حين تتجه أزمات الصراع بين نيودلهي وإسلام آباد نحو الانفراج تظل قضية كشمير معلقة بين احتمالات التفجر والتصعيد مجدداً في أي وقت ما لم تكن هناك فرصة حقيقية لتسوية نهاية وعادلة.